الأمانة العامة

الدليل الاسترشادي

للتنمية المستدامة 2030

عقاب محمد الشمري

عضو فريق عمل من الخبراء الإعلاميين

المهتمين بمجال التنمية المستدامة

تمـــهـيد:

ـ تزايدت أهمية ودور وسائل الاعلام في مختلف المجالات، ونتيجة للتطور التكنولوجي الهائل الحاصل على مستوى هذه الوسائل وتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي حددتها الأمم المتحدة بتاريخ 1 يناير 2016 واختصارها (SDGs)، فأن دولة الكويت تنظر الي الإعلام كإحدى الوسائل المساعدة لتحقيقها، باعتبار ادواته الحديثة الأكثر شيوعا عند الغالبية العظمي من المجتمعات.

ـ ان الإعلام التنموي في الوقت الراهن يُعد فرعًا أساسيًا ومهمًا من فروع النشاط الإعلامي والذي يعود الفضل الأول في استحداثه إلى عالم الاتصال الشهير «ولبر شرام» صاحب كتاب «وسائل الإعلام والتنمية» وهو بشكل عام الإعلام الفعال الذي يعني وضع النشاطات المختلفة التي تطلع بها وسائل الإعلام في مجتمع ما في سبيل خدمة قضايا المجتمع وأهدافه العامة.

ـ يراد للإعلام التنموي أن يكون عمل تمكن الجمهور المخاطب من التتبع الحثيث لاستراتيجية الدول العربية الإعلامية، وفقا لأهداف متنوعة تستند فيها أيضا علي عنصر التغذية العكسية في قياس مدى تأثير/تأثر الجمهور بالمادة المعروضة، سواء مسموعة أو مرئية أو مقروءة.

ـ الاستراتيجية في عالمنا المعاصر علم له أهميته ومكانته، تستخدمه الدول، في كافة المجالات من خلال إدارة وصناعة الأفكار والمعلومات، وفقا لمنهجية ورؤية مستقبلية، حرصت وزارة الإعلام في دولة الكويت علي تقديم الدليل الاسترشادي كدعامة أساسية وركيزة للعمل الإعلامي من خلال تطويع الوسائل لخدمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفكرة الاستراتيجية:

للإعلام دور قومي في تشكيل الوعى المجتمعي، من خلال طرح القضايا والموضوعات المختلفة في كافة المجالات، وقد تزايدت أهمية وخطورة هذا الدور في عالمنا العربي، من خلال التزايد الملموس في عدد من القنوات الفضائية والإذاعية الموجهة والصحف الخاصة، بالإضافة إلى المواقع الإخبارية على الشبكة الدولية والمنصات الرقمية، في ظل التطور التكنولوجي في علوم الاتصالات ومن ثم فإن للدليل دورا هاما في:

أ- تعزيز التوجهات نحو الإعلام التنموي والتعريف بالتنمية المستدامة ونشر مكونات الخريطة الاعلامية العربية خلال السنوات العشرة القادمة.

ب- مساعدة الصحافيين والباحثين في مجال عملهم والانتقال بهم من الطبيعي الي مستوي أعلي، في تطوير مهاراتهم لاستنادا إلى تفكير علمي دقيق.

الكلمات المفتاحية:

الإعلام، التنمية، الإعلام التنموي، التخطيط الإعلامي.

المحور الأول- المبادئ العامة:

الهدف من الدليل

1. تزويد الإعلاميين والباحثين بالمعارف والمهارات المهنية والتطبيقية والتقنية من أجل تشخيص التحديات التي تواجه التنمية المستدامة لحلها.
2. تعريف الإعلاميين والباحثين بالمصطلحات الرئيسة للتنمية المستدامة.
3. - تقديم نماذج توضيحية لمكونات الخريطة الإعلامية العربية، والمساعدة في نشرها عبر وسائل الإعلام.
4. الإحاطة بمرجع إعلامي تنموي لقطاع الإعلام والاتصال في جامعة الدول العربية.
5. تحفيز الإعلاميين والخبراء على العمل المشترك في قضايا تنموية.
6. سعى الدليل ليكون مرجع في قطاع الإعلام والإتصال التابع لجامعة الدول العربية.
7. وجود أداة تساعد الإعلاميين والصحفيين والباحثيين في التعرف علي آلية عمل الإعلام مع أهداف التنمية المستدامة.
8. ترسيخ الإعلام التنموي في إطار التنمية المستدامة، المتصلة بالخريطة الإعلامية العربية، والمكرسة لتحقيق أهدافها.
9. تشجيع الصحافيين والباحثين على المشاركة وتطوير قدراتهم، وتعريفهم بطرق مبسطة بسبل المشاركة في نشر أهداف التنمية المستدامة في الإطار العربي.
10. ربط المفاهيم والمعلومات التنموية النظرية بالجانب التطبيقي للإعلاميين ودارسي الإعلام والباحثين والمهتمين.

المستهدفون:

الإعلاميين والباحثين في وسائل الإعلام العربية المختلفة والعاملين في المؤسسات التنموية العربية ومراكز الأبحاث ودارسي الاعلام والاتصال في الجامعات والمعاهد العربية.

الفكرة الإستراتيجية:

بالنظر إلى الأهداف التنموية السبعة عشر الصادرة عن الأمم المتحدة وفي نفس الوقت التغيرات التي طرأت على المجتمعات العربية خلال السنوات الماضية والتي كان محورها يدور حول قدرة أجهزة الإعلام علي القيام بدور فعال في إحداث تغييرات جوهرية في المجتمع أو إيجاد العلاقة الملائمة بين الجمهور والأهداف والعنصر الذاتي، فإن الدليل الاسترشادي للإعلام التنموي لدولة الكويت مبني استنادا علي مفهوم التخطيط الاستراتيجي للإعلام العام بهدف:

- تحقيق الأهداف الوطنية للدولة وذلك من خلال إحداث تأثير اساسي في الجمهور المتلقي والقدرة على بلورة رأي عام، حيث يعتبر الإعلام أحد أدوات القوة الذكية.
- تحمل أمانة مواكبة جهود الحكومات العربية المنطلقة من ثوابت محددة تهدف الي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- توظيف الاعلام التنموي في خدمة أهداف المجتمع والخطة التنموية الدولية.
- تعميق الأهداف التنموية كغاية وطنية للدول.

ومن هذا المنطلق يرتكز المحتوى الإعلامي على:

1. اعلاما جماهيريا معايشا لقضايا المجتمع.
2. متجاوبا مع أهداف التنمية.
3. متماشيا مع جهود الدولة.
4. تنمويا، يعرض المشاكل ووسائل الحل.

الإطار النظرى:

هناك ارتباط عضوي بين قضيتين متلازمتين هما الإعلام والتنمية، أدى إلى ظهور الإعلام التنموي، والذي يعود الفضل الأول في استحداثه إلى العالم والباحث "ويلبرشرام" الذي وضع كتاب عنوانه "وسائل الإعلام والتنمية" حيث بحث في دور الإعلام التنموي وأهميته في إحداث التحول الاجتماعية والتغير والتطوير والتحديث

وبشكل عام الإعلام التنموي الفعال يعني وضع النشاطات المختلفة التي تطلع بها وسائل الإعلام في مجتمع ما في سبيل خدمة قضايا المجتمع وأهدافه العامة، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها التحكم بأجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع، وتوجيهها بالشكل المطلوب من أجل تحقيق والوصول إلى أهداف تتفق مع السياسات التنموية داخل الدولة الواحدة.

رصدت نظرية شرام الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في التنمية بالنظر إلى الأثر الذي تحدثه وسائل الإعلام في المحيط الذي تعمل فيه، وتربط النظرية بين واقع تركيز وسائل الإعلام والاتصال وبالتالي الخدمات الإعلامية التي تقدمها في المدن الكبرى، ويوجد نقص شديد في المدن الهامشية أو الأرياف والقرى، وحسب شرام فهذا الأمر موجود في المدن الكبرى والهامشية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

دعا شرام في نظريته إلى ضرورة إجراء الأبحاث الإعلامية في الدول النامية لزيادة المعلومات عنها وتحديد الإمكانيات الإعلامية المتوافرة فيها بهدف توضيح الرؤى في كل ما يتعلق بعملية الاتصال وفعاليتها ، وأيضا لأن البلدان النامية عادة ما يتم هدر الأموال على حملات غير ناضجة افتقدت للمعلومات الكافية والدقيقة والأبحاث اللازمة.

صنف شرام جمهور الوسائل الإعلامية في الدول النامية على اعتباره جمهور متنوع الفئات والأحوال وليس من السهل توقع ردود أفعاله وهو ما يدعو إلى ضرورة إجراء الأبحاث الإعلامية، أيضا لأن وسائل الإعلام الحديثة تحتاج إلى البقاء وعلى صلة بجماهيرها والجماهير في الدول النامية تتحول بسرعة وحسب نظرية شرام فإن وظائف وسائل الإعلام التنموي هي:

1. الرقيب
2. التعليم
3. توسيع الآفاق الفكرية
4. معرفة أسلوب حياة الآخرين
5. تنمية التعاطف بالتقريب بين الناس.
6. التعرف والاطلاع على مختلف الأشياء في البلد

وربطت نظرية ولبرشرام بشكل معاصر بين الاعلام والعلاقات العامة وبين التنمية بهدف تعبئة الجماهيرية على تنفيذ الأساليب الجديدة من خلال الربط الثقافي الاجتماعي الشامل للعلاقات والمعتقدات والقيم مع عملية التغير المهارات وضرورة سيرها جنبا الى جنب مع التنمية.

نظرية ليرنر دانيل Daniel Lerner

ينطلق دانيل ليرنر في نظريته حول العلاقة بين التحضر ووسائل الإعلام من مقدرة الإنسان على التقمص الوجداني، هذه المقدرة التي يعتبرها إحدى الخصائص الأساسية اللازمة للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. التقمص الوجداني حسب ليرنر هو القدرة على تخيل حياة أفضل وهذه القدرة تمثل خبرة أساسية ينبغي توافرها في الإنسان الحديث الذي يعيش الحياة الحديثة. يؤكد ليرنر على العلاقة بين التمدن ومعرفة القراءة والكتابة من جهة، وبين معرفة القراءة والكتابة والتعرض لوسائل الإعلام من جهة أخرى، ويعتبر أن التمدن هو الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. نظرية ليرنر في الأصل تكونت إثر النتائج عن خلاصة أبحاث تحليلية أجريت في ٧٣ دولة ومنطقة في الشرق الأوسط وأهم نتائجه :

1. أن الناس الأكثر اتصالاً بالعالم الخارجي هم أكثر استعدادا لقبول التغيرات الاجتماعية
2. الاتصالات ومعرفة تجارب الآخرين تساعد على تسهيل التغيرات الاجتماعية
3. يوجد توافق بين انتشار التعليم وتطور وسائل الإعلام والاتصال والنمو الاقتصادي والحضري.

سرد المصطلحات:

أ- مفهوم التنمية:

زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع تأثرا، مستخدمة الأساليب العملية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

هناك من يرى بأنها مُحصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة و في ضوء السياسة العامة للمجتمع.

ب- مفهوم الإعلام:

تلك العملية الإعلامية التي تبدأ بمعرفة المخبر الصحفي بمعلومات ذات أهمية، أي معلومات جديرة بالنشر والنقل ثم تتوالى مراحلها، تجميع المعلومات من مصادرها، ثم نقلها، والتعاطي معها وتحريرها، ثم نشرها وإطلاقها أو إرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو تلفزيون أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو المنصات الرقمية إلى طرف معني بها ومهتم بوثائقها.

جـ الإعلام التنموي:

هو استخدام وسائل الاتصال من إذاعة مسموعة، وإذاعة مرئية وتلفزيون ووسائل التواصل الحديثة وصحيفة وكتاب في تحويل مسار المجتمعات، من حالة هي عليها إلى حالة أفضل وأحسن، وذلك عن طريق الدراسة الموضوعية والإحصائيات والمعرفة التسجيلية للواقع والتخطيط والمتابعة وما شابه ذلك من أصول العلم، إضافة إلى المهارة المهنية والذاتية التي تطلبها فنون الممارسة في العمل الإعلامي.

د- مفهوم التنمية المستدامة:

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتمامًا عالميًا كبيرًا بعد ظهور تقرير «مستقبلنا المشترك» الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 حيث كان صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها «التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

وانطلاقا من التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة التي تتمحور حول التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي دون أن يكون ذلك على حساب قدرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتهم يمكن القول أن التنمية المستدامة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أولا- العنصر الاقتصادي: ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الموارد الطبيعية.

ثانيًا - العنصر الاجتماعي: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر والنهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والتعددية السياسية والمشاركة الفعلية في صنع القرار.

ثالثا- العنصر البيئي: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية والنظم الإيكولوجية والنهوض بها.

مدي تحقيق الاعلام متطلبات وأهداف التنمية:

ـ حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1972، يوما عالميا للإعلام الإنمائي، يراد منه لفت انتباه الرأي العام العالمي لمشاكل التنمية والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل حلها، وقررت الجمعية العامة أن يتوافق تاريخ هذا اليوم العالمي من حيث المبدأ مع يوم الأمم المتحدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر، وهو التاريخ الذي اعتمدت فيه، في عام 1970، الاستراتيجية الإنمائية الدولية الثانية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي ورأت الجمعية العامة أن من شأن تحسين نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام، ولا سيما بين الشباب، أن يؤدي إلى مزيد من الوعي بمشاكل التنمية، وبالتالي، تعزيز الجهود في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية.

لقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت في أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي، الذي ركز على النمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة، الذي ركز على الوجه الإنسانية للتنمية وهموم الناس وحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية، فقد اقتصر الفكر التنموي التقليدي على معالجة المشكلات التي انبثقت عن خصائص وواقع حياة الدول دون أن تتعامل مع الإنسان كمستهلك ومنتج أو فيما يتعلق باحتياجات غالبية الناس.

تعني التنمية اصطلاحا زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة .

لقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة في العام 1955 أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا، اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي ومبادأته. ثم عرفتها في عام 1956 تعريفا آخر باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج بحياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

كما برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد.

الإعلام التنموي:

تحتل نشاطات الإعلام مكانة هامة في اقتصاد أي دولة من دول العالم، ويتجلى ذلك من خلال الاستثمارات المخصصة لهذا المجال من جهة وفرص العمل المتاحة للعمال من جهة أخرى، حيث أضحى هذا القطاع أي المجال الإعلامي يحتل مراتب متقدمة في اقتصاديات الدول خاصة المتقدمة منها.

خصائص الإعلام التنموي:

1. يتميز بكونه إعلام هادف يهتم بتحقيق الأهداف الأساسية للمجتمع ويقوم بدور رئيسي في التنمية من خلال كونه حلقة وصل بين احتياجات الجمهور وبين مؤسسات الدولة والمجتمع وما تقوم به، وكذلك يعزز مشاركة الجمهور في التعبير عن احتياجاتهم وآرائهم بخصوص الأوضاع الحالية والقضايا المطروحة.
2. مصمم بداية ليكون جزء من خطة التنمية وعامل جوهري لإحداث تغيير تنموي في المجتمع.
3. مرتبط بالواقع في معالجته لقضايا المجتمع غير مبالغ أو مزيف أو بعيد عما يهم الناس، فأحد وظائفه الأساسية هي اكتساب ثقة الأفراد في المجتمع في دقة المعلومات والتعبير الصادق الواقعي عن همومهم واحتياجاتهم.
4. متطور ومعاصر، فبدون شك أن الإعلام الإنمائي كأحد محاور التنمية الجوهرية هو إعلام معاصر لكل التطورات التي تطرأ على الوسائل الإعلامية وتقنياتها الحديثة ويبحث دائما عن أحدث وأسرع السبل للوصول إلى الجمهور بطرق متنوعة.
5. الإعلام الإنمائي إعلام مفتوح.

الأهداف الخاصة للتخطيط الإعلامي التنموي:

1. العمل على تثقيف وتوعية المجتمع بما يدور حوله من أحداث وظواهر وأفكار مستحدثة على الصعيدين المحلي والدولي.
2. تنمية الإمكانيات الاقتصادية وتوسيع مجال الترويج والتسويق.
3. إتاحة الفرصة لاكتشاف المواهب والاهتمام بتحسين الأحوال الصحية العامة وإتباع الطرق الصحية والسليمة في التغذية والرعاية التعليمية.

أهداف التنمية في التخطيط الإعلامي:

إن الأهداف التي تقع ضمن المسئوليات الأساسية للإعلام الجماهيري هي نفسها أهداف التنمية، والمنطلق الأصلي للتخطيط الإعلامي هو إدراك الاتجاهات المتعارضة لدى أفراد المجتمع وجماعاته الصغيرة، وعندما ينجح الإعلام في توحيد الاتجاه بين الأفراد والجماعات فإن المحصلة ستكون توحيد هؤلاء الأفراد نحو هدف واحد عام للمجتمع، وعلى هذا فإن التخطيط الإعلامي يعني إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الجماهير للتحرك بشكل موحد، وتحديد اتجاهات هذا التحرك وأشكاله وقوته وتوقيته.

وظائف الإعلام التنموي:

يتزايد دور الإعلام التنموي في أي مجتمع من أجل تحقيق أهداف استراتيجية موجهة لقضايا التنمية، من خلال مجموعة من الوظائف على النحو التالي:

- ❑ الأخبار: حيث يقوم بنقل الأخبار بمختلف أنواعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية سواء كانت محلية أم عالمية، وقد ساعد التطور التقني لهذه الوسائل وانتشار الفضائيات على جعل العالم قرية كونية فأصبح الإنسان أكثر اتصالا بالعالم الخارجي فضلا عن اتصاله بمجتمعه.
- ❑ التعليم: حيث تقدم وسائل الإعلام نوعا من المعلومات المنهجية لتدعيم عملية التعليم أو معلومات تكسب المرء مهارات جديدة.

- الترفيه: حيث تعمل وسائل الاتصال على تحقيق بعض الإشباعات النفسية والاجتماعية لإزالة التوتر الإنساني على مستوى الأفراد والجماعات في أي مجتمع.
- تكوين الآراء والاتجاهات: حيث تقوم وسائل الإعلام بدور كبير في تكوين الرأي العام، وقد يتصل بهذه الوظيفة ترتيب أولويات ووضع الأجندة حيث تعد تكتيكا خاصا يستخدم لتكوين الآراء.

ويذكر تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002 الإنجازات الحكومية العربية على الشكل التالي: إنشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة مهمة، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛ وكذلك زيادة الاهتمام بالمشاريع العربية المشتركة، وعلى رأسها الشبكة العربية الكهربائية؛ وتحقيق إنجازات هامة في مجالات حرية انتقال المواطنين ومزاولة الأنشطة المهنية والتجارية وتنسيق وتوحيد التشريعات ولكن تلك المشاريع أو الإنجازات لم تلحظ الإعلام بصورة مفصلة ودقيقة.

السياسات المحققة للهدف:

يحقق الدليل استراتيجية الرسالة الإعلامية العربية في تحقيق الأهداف التنموية، في الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية، وبالشكل الذي يتسق مع طبيعة الرسالة الإعلامية وأهدافها والجمهور المستهدف، ليتسم المحتوى بالتنوع في المضمون والموضوع بما يتواكب مع التحديات والتهديدات التي تعيشها كل دولة استنادا الي السياسة التالية:

- تطبيق سياسة الإعلام التنموي الحر الديمقراطي.
- اتاحة فرص العرض المتكافئ إزاء قضايا الوطن والمواطن.
- التأكيد على الهوية العربية (الدينية ـ اللغوية ـ الثقافية).
- اتباع المنهج العلمي وتحديث أساليب ودراسات بحوث الإعلام المتعددة.
- اعتماد سياسة تعظيم القدرة على المنافسة بما يتواكب مع المتغيرات.

متطلبات الإعلام التنموي في إطار التنمية المستدامة:

- ضرورة انطلاق وسائل الاتصال المختلفة من فلسفة واضحة تحدد أهداف العملية الإعلامية وتكون ترجمة لاستراتيجية عامة للمجتمع.
- ترتكز على المشاركة الفاعلة للجمهور في عملية اتخاذ القرارات وإشباع حاجاتهم بصورة متزايدة، وتصفية أنماط التخلف لخدمة عملية التنمية.
- تحديد أهداف استراتيجية ناجحة للتنمية تعتمد على مقومات أساسية تعمل وسائل الاتصال على تحقيقها، وهي كما يأتي:

1. أن تكون موجهة نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وضمان السيادة والسيطرة على الثروة الوطنية وتعزيز قضية السلام والتقدم الاجتماعي، وأن تكون موجهة ضد كل أشكال الاستغلال الاستعماري والعنصرية والعدوان.
2. أن تكون موجهة لخدمة السكان، وتتيح النمو السريع للتقنيات الحديثة وتوفير العمل التنموي المناسب للجمهور، ووقف استنزاف العقول المهاجرة إلى الخارج.
3. أن توفر الظروف الاعتماد الجماعي على النفس بحيث لا تقتصر على مجرد النمو الاقتصادي.

مهام وسائل الاعلام التنموي في تحقيق التنمية ومستوياتها:

يعبر الإعلام التنموي عن هموم الناس ومشاكلهم وتحدياتهم وبالتالي تقع على عاتق الاعلام التنموي مسئولية المشاركة في إنضاج مفاهيم تنموية نابعة من التحديات المرتبطة بالأهداف السبعة عشر وهو بذلك له وظائف متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية.

اولا: مهام الإعلام التنموي وأدواره:

- الدور الرقابي: من خلال رفع المستوي الثقافي للناس وتعليمهم لكي يتمكنوا من المساهمة الجادة في تطوير مجتمعاتهم، كما أن دور الإعلام التنموي في خلق الوعي يركز أساسا علي المستوي الفردي: عن طريق تغيير نمط السلوك الفردي وتطبيع عاداته تجاه المجتمع.
- الدور اقتصادي: من خلال مجموعة من الرسائل المهمة للمعنيين بالشأن التنموي، حيث يمثل العلام التنموي انعكاسا مباشرا يدل علي صلابة الاقتصاد الوطني وشفافيته ومصداقيته والعكس صحيح
- الدور اجتماعي: من خلال تحويل وتعديل موقف الناس وتصرفاتهم ازاء مسائل التحديث والتطوير لاسيما والإداري والإصلاحي
- الدور سياسي: تستطيع وسائل الإعلام أن تقوم بدور سياسي ومن خلال تقوية الأواصر بين القيادة والناس ومن خلال توسيع الحوار بين أفراد المجتمع.

المحور الثاني- الاستراتيجية المقترحة لعمل الإعلام التنموي:

تهدف الاستراتيجية المقترحة لعمل الإعلام التنموي في الدليل الاسترشادي الي تحقيق سياسة عامة أخذا بأحدث ما وصلت اليه علم تكنولوجيا الاتصال لخدمة المجتمعات العربية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة استنادا الي التالي:

أولا: الأسس العلمية لاختيار الوسيلة المناسبة، حيث تبرز أهمية الإعلام التنموي في المجتمع من خلال إسهامه في عملية التنمية بجميع أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره، فهو يقوم برصد ومتابعة ونشر المخطط التنموي وتفعيل الوعي الفردي في المشاركة الفاعلة والهادفة.

ثانيا: التخطيط الذي هو حجر الزاوية في الإعلام التنموي، وهو عملية يتم فيها تعبئة وتنسيق وتوجيه كافة الموارد والطاقات الإعلامية المادية والبشرية، من أجل تحقيق أهداف إعلامية محددة بدقة، في فترة زمنية، وتتم هذه العملية بالتفاعل مع البيئة أو المحيط الاجتماعي الذي تتم فيه.

وهذه الاستراتيجية ترتكز أيضًا على اعتماد مبادئ عادلة لتوزيع الدخول القومية وتصفية سيطرة رأس المال الأجنبي على التجارة الخارجية، وعلى استخدام الموارد الطبيعية للبلدان النامية، وإقامة رقابة فاعلة على أنشطة الشركات غير القومية وإيجاد بنية أساسية تكنولوجية.

خطوات التخطيط الإعلامي للدليل:

1. تقوم مرحلة التخطيط الإعلامي على جمع البيانات عن مجموعة المتغيرات وتحليلها من تعرف الاستراتيجية التنموية والركائز الأساسية للسياسة الإعلامية المتبعة، وتحديد أهداف الخطة الإعلامية بالنسبة للقضايا المتصلة بالأهداف السبعة عشر المعلنة.
2. تحديد المتطلبات العاجلة والوسيلة الاعلامية التي ستقوم بمعاجلتها من أجل دفع عملية التنمية وكيفية أسلوب التكامل بين الوسائل الاتصالية.
3. تقسيم الأهداف وفقًا للمراحل الزمنية المحددة، وتحديد حجم وطبيعة مصادر الثروة الموجودة في المجتمع والبيئة والتي يمكن استخدامها في التنمية وفي مقابلة الاحتياجات العامة لهذه التنمية وتوفير جميع المعلومات والإحصاءات التفصيلية لدى المخططين (الإعلاميين) عن المناطق التي يتم التخطيط لتنميتها وتحديد أوجه الاختلاف بين المناطق من حيث العادات والتقاليد بين مجتمع وآخر، وأن يأخذ التخطيط بعين الاعتبار هذه الاختلافات.

وعلى هذا تستهدف عملية التخطيط الإعلامي للنهوض بالتنمية المستدامة الآتي:

- ❑ العمل على فتح باب النقاش واسعًا حول القضايا التنموية وصولا إلى جعل الموضوع التنموي جزءًا من الوعي المجتمعي والفكر المؤسسي
- ❑ التركيز على العمل مع المجتمعات المحلية من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية التي تفيد في نشر الوعي من ناحية، وجمع المعلومات من ناحية أخرى.

الاعتبارات والأسس التي بنيت عليها الرؤية الاستراتيجية:

- ❑ الاعتبارات الذاتية: هناك ضرورة ملحة للتحول للإعلام التنموي.
- ❑ الاعتبار الاستراتيجي: تحقيق الأمن والاستقرار.
- ❑ الاعتبار المستقبلي: الوصول للأهداف السبعة عشر من خلال التنسيق العربي.

مجالات التنفيذ:

1) القضاء على الفقر

- ❖ بيان حرص الدولة علي النهوض الاقتصادي من خلال المشاريع القومية وتعزيز قيمة العملة بما يلبي طموحات الفقراء.
- ❖ تأكيد حرص الدولة علي محاربة الفساد بكافة أشكاله.
- ❖ القاء الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتي تتضمن:

1. العمل على وضع ضوابط لأسعار السلع الاستهلاكية.
2. تطبيق الحد الأدنى والأعلى في الأجور.
3. زيادة المرتبات والمعاشات والعلاوات بما يتماشى ومعدلات التضخم والنمو.

2) القضاء التام على الجوع

- ❖ تسليط الضوء على مبادي العدالة الاجتماعية
- ❖ توحيد القوانين الضامنة لسياسة الادخار والاحتكار السلعي.
- ❖ الدعوة الي الترابط المجتمعي

3) **الصحة الجيدة والرفاهية**

- ❖ التركيز على استراتيجية الدولة لمواجهة الأمراض المزمنة والأوبئة التي تمثل خطر على صحة المواطنين.
- ❖ المساهمة في توعية المواطنين من أخطار انتقال العدوي (فيروس كورونا مثال).
- ❖ النهوض ببرامج الأطباء لتأهيل عدد كبير لتقديم الرعاية الصحية.
- ❖ تكثيف الحملات الدعائية من قبل وزارات الصحة في الدول العربية نحو وسائل الحماية الصحية الأولوية.

4) **التعليم الجيد**

- ❖ القاء الضوء على جهود الدولة في التغلب على قضية محو الأمية
- ❖ التأكيد على تقدم المجتمع يبدئ بالتعليم
- ❖ الإشارة الي تحسن جودة التعليم وراء الازدهار الاقتصادي
- ❖ الإشادة بتنوع أنماط التعليم الأساسي والجامعي المتنوع.

5) **المساواة بين الجنسين**

- ❖ المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان واحترام كرامته.
- ❖ التأكيد على بناء مجتمع ديمقراطي يضمن حقوق الجنسين.
- ❖ التعريف بمبدأ المساواه عالميا وعربيا
- ❖ بيان حرص الدول على التوام بالمعاهدات الدولية الضامنة للحقوق الإنسانية.

6) **المياه النظيفة والنظافة الصحية**

- ابراز دور الدولة في توفير الرعاية الصحية للمواطنين.
- تشجيع القطاع الخاص ومنظمات العمل المدني في المشاركة الفعالة في توعية المجتمع.
- إبراز القضية كونها أولوية لأي حكومة جديدة.
- إلقاء الضوء على جهود الدول في وضع برامج واستراتيجية لمواجهة تلك المشاكل.

7) **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة**

- ابراز دور الدولة بالوفاء باحتياجات السوق المحلي بأسعار مناسبة
- التأكيد على استخدام الطاقة المتجددة في المصانع، حفاظا على البيئة
- الدعوة الي تأسيس مبادرات قومية لترشيد استهلاك الطاقة
- استغلال كافة موارد الدولة في التحول نحو الطاقة النظيفة، كطاقة الرياح والشمس.

8) **العمل اللائق ونمو الاقتصاد**

- التأكيد على أهمية العمل اللائق من أجل الاستثمار للأسواق المحلية.
- ضرورة إعادة النظر في قوانين العمل بما يتلاءم مع متطلبات العصر.
- تحسين النمو التجاري والبحث عن فرص لأسواق جديدة.

9) **الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية**

- ❖ التعريف بالمحاور التي تقوم بها كل دولة في إعادة الصناعة كقاطرة للتنمية الاقتصادية.
- ❖ تشجيع عمليات الابتكار الصناعي.
- ❖ بيان تفعيل عمل الحكومات في مجالات البنية الأساسية –النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ❖ التركيز على تنمية المجتمعات الصناعية لإقامة مشاريع جديدة.

10) **الحد من أوجه عدم المساواة**

- ❖ القاء الضوء على المبادرات الدولية للقضاء على العنف ضد المرأة.
- ❖ الغاء الموروثات الثقافية الرامية الي إعطاء الذكور حقوق تعوق مسيرة المراة في المجتمع.
- ❖ التصدي للأعمال الدرامية والبرامج الإعلامية التي تسيء للمرأة العربية.

11) **مدن ومجتمعات محلية مستدامة**

- ❖ نشر خطط الدولة في تأمين المنشاءات والمدن الجديدة القائمة على أساس استغلال الوسائل الإلكترونية المختلفة.
- ❖ عرض خرائط جغرافية والمشاريع الإسكانية والمدن الجديدة والتوسع العمراني.

12) **الاستهلاك والإنتاج**

- ❖ سرعة نشر البيانات والإحصائيات المتعلقة بإقتصاد الدولة، بإستغلال وسائل النشر الإلكترونية.
- ❖ التعريف بدقة احتياطات السلع والمواد الإستراتيجية عن طريق استخدام التقنية الحديثة، والتنويه عن عدم الضرر بمتطلبات المواطنين الحياتية عن طريق وسائل الاعلام الرقمية.
- ❖ استغلال كافة وسائل الاعلام الحديثة لتنشيط حالات الكساد الاقتصادي الذي قد تتعرض له الدولة حالة الحرب، من خلال الترويج للصادراتها.
- ❖ توضيح الأماكن الآمنة والصالحة للإستثمارات، مع التركيز على مصالح الدولة الإقتصادية.

13) **العمل المناخي**

14) **الحياة تحت المياه**

15) **الحياة في البر**

16) **السلام والعدل والمؤسسات القوية**

17) **عقد الشراكات لتحقيق الأهداف**

أولويات التنفيذ:

- التأكيد على الهوية والانتماء العربي.
- التعريف بدور كل دولة علي كافة الأصعدة التنموية.
- عرض لسياسات والإنجازات التي تحققت بشكل مستمر، في مجالات التنمية المستدامة.
- ابراز الحكومات العربية داخليا وخارجيا من خلال ادارة الاعلام التابعة لكل وزارة خارجية للدول العربية بشكل ربع سنوي.
- مساندة جهود التنمية والتعمير في كل دولة.
- المساهمة في الترويج للأهداف السبعة عشر في مختلف المجالات الداخلية والخارجية.
- دعم الإعلام للقرارات التي تنتهجها الدولة في مواجهة الأخطار الخارجية.
- نشر الوعي التثقيفي لدى المواطن فى مجالات.
- تحسين المضمون الإعلامي في الوسائل.

محددات تحقيق الهدف (العوامل المؤثرة):

- التقدم التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال.
- استخدام أنماط وأشكال جديدة من الإعلام غير التقليدية.
- الدور المؤثر للإعلام كأداة رئيسية من أدوات القوة الذكية.

- الإقبال الجماهيري الواسع على الشبكة العنكبوتية.
- ضعف مستوى التعليم في بعض الدول العربية، وقلة الخبرة في التعاطي والتعامل مع المعلومات الواردة للمجتمع.
- تزايد دور الملكية الخاصة للمؤسسات الإعلامية.
- تزايد المنافسة بين الوسائل الإعلامية المحلية على حساب العالمية.
- عدم تفعيل القوانين المنظمة لعمل الإعلام التقليدي والجديد.
- عدم وجود ميثاق للعمل الإعلامي العربي المشترك.
- عدم تفعيل قوانين الإعلام الإلكتروني.
- سطحية القضايا التي تقدم في الإعلام العربي، على حساب القضايا الأخرى التي تهم التنمية المستدامة.

أدوات التنفيذ:

- مجموعة القنوات الإذاعية والتلفزيونية المتخصصة في التعليم والثقافة وخدمة المجتمع في الاعلام العربي.
- الصحف الورقية.
- الإذاعات الموجهة.
- وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الحديثة.

بين الرؤية والتنفيذ:

- تنويع الوسائل الإعلامية التي تسهم بدور فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وضع خطط وبرامج تنموية ورؤى إعلامية مدروسة لضمان التوعية والتثقيف لجميع شرائح المجتمع.
- توفير الكادر المختص بالإعلام التنموي تحقيقا للدور المطلوب لتوفير بيئة إعلامية مناسبة للتعامل مع الملف التنموية بأبعاده المختلفة.
- الاهتمام بوسائل التواصل الاجتماعي في إعداد وتقديم بعض البرامج التي يمكن تصنيفها ضمن مجال الإعلام التنموي. بالإضافة الى محاربة الكيانات الهدامة والخارجة عن السيطرة التي تبث على شبكات التواصل الاجتماعي.
- إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية توعوية لنشر الوعي بأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأثر ذلك على الفرد والمجتمع.
- إنتاج أفلام وثائقية لإبراز الثروات الطبيعية العربية وكيفية الحفاظ عليها واستدامتها.
- إنشاء مركز إعلامي عربي موحد لرصد وقياس ما تم تنفيذه من أهداف التنمية المستدامة محليا في كل دولة على حده وعربيا.
- تفعيل دور مكاتب الأمم المتحدة في الدول العربية من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع الجهات الإعلامية المسئولة في كل دولة.
- تقديم مبادرات شاملة في إطار أهداف التنمية المستدامة خصوصا للناشئة والشباب.
- خلق حالة من التنافس الإيجابي بين الدول العربية من خلال تعميم جهود كل دولة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتأثير ذلك على تقدمها سواء على مستوى الدولة نفسها أو على مستوى المؤشرات الدولية.

المدى الزمني للتنفيذ:

- من 1 عام الى 3 عام.

ملحق الأهداف

الهدف 1 : القضاء على الفقر

خفّضت معدلات الفقر المدقع إلى النصف منذ عام م1990م. ورغم عظمة ذلك الإنجاز، لا يزال هناك واحد من كل خمسة من سكان المناطق النامية يعيش على أقل من 1.25 دولار يوميا، وهناك ملايين أخرى يحققون أكثر من ذلك قليلا، بينما هناك الكثيرون الذين يواجهون خطر الانحدار إلى هوة الفقر من جديد.

إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.

الهدف 2: القضاء التام على الجوع

لقد حان الوقت لإعادة التفكير في كيفية تنمية غذائنا ومشاطرته واستهلاكه. وإذا فعلنا ذلك بطريقة صحيحة، فيمكن للمزارع والغابات ومصائد الأسماك أن توفر طعاما مغذ للجميع، وأن تولد مصادر دخل لائقة، وأن تدعم – في الوقت نفسه – تنمية ريفية ترتكز على الناس، وأن تحمي البيئة.

ولكن، في الوقت الراهن، تتعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع. ويشكل تغير المناخ ضغطا إضافيا على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات. ولم يعد كثير من الريفيين – رجالا ونساءً – قادرين على تغطية نفقاتهم على أراضيهم، مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثا عن الفرص.

وثمة حاجة إلى تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي حيث يقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولا رئيسية للتنمية، ويعد قطاعا مركزيا في القضاء على الجوع والفقر.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية

منذ عام 1990م، حدث انخفاض يزيد على 50٪ في الحد من وفيات الأطفال على مستوى العالم. كما انخفضت نسبة وفيات الأمهات بحوالي 45 بالمائة في كل العالم. كما انخفضت نسبة الإصابات الجديدة بمرض نقص المناعة المكتسبة /الإيدز بحوالي 30 بالمائة بين أعوام 2000 إلى 2003، كما تم انقاذ حياة أكثر من 6.2 مليون شخص من الملاريا.

وعلى الرغم من هذا التقدم الواضح، إلا أن هناك أكثر من 6 مليون طفل يموتون كل عام قبل وصولهم إلى سن الخامسة؛ مما يعني أن هناك 16.000 طفل يموتون كل يوم من الأمراض الوقائية مثل الحصبة والسل الرئوي. في كل يوم تموت مئات النساء أثناء الحمل أو من التعقيدات المرتبطة بالولادة. وفي كثير من المناطق الريفية، يحصل فقط 56 بالمائة من المواليد على الرعاية على أيدي مهنيين مهرة. ومرض الأيدز يمثل الآن السبب الرئيسي للوفاة بين المراهقين في الحزام شبه الصحراوي بأفريقيا، وهي منطقة لم تزل مدمرة بسبب وباء مرض نقس المناعة المكتسبة.

هذه الوفيات يمكن تجنبها من خلال المعالجة الوقائية، والتعليم، وحملات التحصين، والرعاية الجنسية والإنجابية. ومقصد هذا الهدف هو إنهاء وباء الإيدز، والسل الرئوي، والملاريا والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030م. الإنجازات التي يحققها هذا الهدف سوف تؤدى إلى تغطية صحية عالمية، وتوفر الوصول إلى أدوية وتحصينات آمنة وبسعر معقول لكافة الناس. كما أن البحوث الداعمة وتطوير التحصينات يمثلان جزءا هاما من هذا الإجراء أيضا.

الهدف 4: التعليم الجيد

يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أحرز تقدم جوهري صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات. وقد تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر جسارة كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم. فعلى سبيل المثال، حقق العالم التكافؤ بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، ولكن عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الهدف بجميع مراحل التعليم لم يزل قليلا.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

رغم أن العالم قد أحرز تقدما في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين)، لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في كل بقعة من بقاع العالم.

إن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فحسب حقا أساسيا من حقوق الإنسان، ولكن أيضا أساس من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة وسيفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء.

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية

إن توافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وتوجد مياه عذبة كافية على كوكب الأرض لتحقيق هذا الحلم. ولكن نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية أو لضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين من البشر، معظمهم أطفال من جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

شح المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلبا على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم. ويعاني بعض أشد بلدان العالم فقرا من الجفاف، مما يؤدي إلى زيادة الجوع وسوء التغذية سوءًا.

وبحلول سنة 2050 من المرجح أن يعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة.

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

تعتبر الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجه العالم وبالنسبة لكل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهرية سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصادات.

الطاقة المستدامة فرصةلتحويل الحياة، والاقتصاديات والكون. وتقود الأمم المتحدة مبادرة الطاقة للجميع لضمان توفر خدمات الطاقة الحديثة، وتحسين فاعلية وزيادة استخدام الموارد المتجددة لكل العالم.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

لا يزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قرابة (2) دولارين يوميا. وفي كثير من الأماكن لا يضمن الالتحاق بوظيفة تمنحه القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا يقتضي منا ذلك التقدم البطيء وغير المتكافئ معاودة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار.

إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحديا من التحديات الرئيسية التي سوف تواجهها الاقتصادات جميعها تقريبا فيما بعد عام 2015.

وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. كما ينبغي أيضا إتاحة فرص العمل وخلق ظروف عمل لائقة أمام جميع من هم في سن العمل من السكان.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إن الاستثمار في البنية الأساسية –النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية.

إن التنمية الصناعية المستدامة الشاملة تعتبر مصدرا هاما لإدرار الدخل، وتساعد في الزيادة السريعة المستدامة في مستوى حياة الناس، كما تساعد إيجاد الحلول التقنية لإقامة الصناعات الصديقة للبيئة.

التطور التقني يعتبر أساسا لمجهودات تحقيق المقاصد البيئية، مثل زيادة الموارد وفاعلية الطاقة، حيث أنه بدون وجود صناعة لا يمكن أن يحدث نمو.

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

لخطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر. ولا تزال أشد الدول ضعفا – أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية – تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر. بيد أن التباين لا يزال متواصلا، حيث هناك تباينات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية.

وعلاوة على ذلك، فرغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان آخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافيا لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وسعيا إلى خفض التباين، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.

الهدف 11 : مدن ومجتمعات محلية مستدامة

إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. فالمدن مكّنت الناس، في أفضل حالاتها، من التقدم اجتماعيا واقتصاديا.

بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية.

ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسين في الوقت ذاته استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.

الهدف 12 : الاستهلاك والإنتاج

تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة" إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، وزيادة المكاسب الصافية في الرفاهية الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية بخفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، على مدار كامل دورة الحياة، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى المهتمين، ومنهم أصحاب الأعمال، والمستهلكين، والمسؤولين عن رسم السياسيات، والباحثين، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائط الإعلام، ووكالات التعاون الإنمائي.

وهي تقتضي أيضا اتباع المنهجية في النهوض والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة العاملة في سلسلة الإمداد، بدءا من المنتج وحتى المستهلك الأخير. وتشمل من بين ما تشمل، إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة، وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات من خلال المواصفات والملصقات التعريفية، والانخراط في المشتريات العامة المستدامة وغيرها.

الهدف 13 : العمل المناخي

يؤثر التغيير المناخي حاليا على كل دولة في أي قارة من القارات. ويعطل التغيير المناخي الاقتصادات الوطنية ويؤثر على أنواع الحياة، ويلقى بالأعباء المالية على الناس، والمجتمعات والدول غالبا وفي الغالب الأعم غدا.

لقد جرب الناس التأثيرات المناخية الهامة والتي تشمل التغيير في أنماط الطقس، وارتفاع مناسيب البحر، والكثير من حوادث الطقس غير المواتية. وقد أدت ولم تزل تؤدي انبعاثات الغازات الناشئة عن الأنشطة البشرية إلى تغيير المناخ. وقد بلغت الآن أعلى مستوى لها في التاريخ. وبدون التحرك فمن المتوقع تزايد متوسط درجة الحرارة السطحية في القرن الحادي والعشرين ومن المحتل أن تزيد ثلاثة درجات مئوية خلال هذا القرن مع توقع ارتفاع أكثر لدرجات الحرارة في بعض مناطق العالم. فالفقراء والفئات الأكثر ضعفا سوف يكونوا من أكثر الفئات تأثرا. وينشأ عن تغير المناخ، الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.

ومع توفر الحلول وبأسعار معقولة أصبحت الدول قادرة على تحقيق قفزات في مجال الاقتصادات النظيفة والأكثر مرونة. وتتسارع خطى التغيير كلما اتجه الناس إلى الطاقة المتجددة وحزمة من الإجراءات الأخرى والتي سوف تقلل من الانبعاثات وتزيد من مجهودات التكيف.

يمثل التغيير المناخي تحديا عالميا لا يحترم الحدود الدولية. كما أن الانبعاثات في أي مكان تؤثر على الناس في أي منطقة من المناطق. فهي قضية تتطلب حلولا هي بحاجة إلى ترتيب على المستوى الدولي كما أنها تتطلب تعاونا دوليا لمساعدة الدول النامية على التحرك باتجاه اقتصادات ذات نسبة كربون قليلة.

ولمعالجة قضية التغيير المناخي، فقد تبنت الدول اتفاقية باريس في مؤتمر باريس لتغيير المناخ 21 في باريس بتاريخ 21/ديسمبر/2015م. في هذه الاتفاقية، وافقت كافة الدول على العمل من أجل الحد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم إلى ما دون 2 درجة مئوية، كما طرحت المخاطر المميتة للسعي من أجل الإبقاء عليها عند 1.5 درجة مئوية.

أن تطبيق اتفاقية باريس أمر هام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم خارطة طريق للعمل المناخي الذي سوف يقلل من الانبعاثات الحرارية وخلق المرونة المناخية.

الهدف 14 : الحياة تحت المياه

إن محيطات العالم ــ درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها ــ هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحا للسكنى بالنسبة للبشرية.

فمياه أمطارنا ومياه شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفس، توفرها البحار وتنظمها جميعا في نهاية المطاف. وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل.

وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

الهدف 15 : الحياة في البر

تغطي الغابات مساحة 30 بالمائة من سطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع البيئي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. ويُفقد سنويا 13 مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور الدائم في الأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار.

إن إزالة الغابات والتصحر –الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ – يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وما برحا يؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتبذل الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

الهدف 16 : السلام والعدل والمؤسسات القوية

بدون السلام، والاستقرار، وحقوق الإنسان، والحوكمة الفاعلة القائمة على حكم القانون، لا يمكن أن نأمل في تنمية مستدامة. فنحن نعيش في عالم متسارع الانقسام. وتتمتع بعض المناطق بمستوى مستدام من السلام، والأمن والازدهار، في حين أن بعضها الآخر يعيش في دوامة تبدو غير متناهية من الصراع والعنف. وهذا الأمر لا يعني أنه حتمي، و يجب علينا معالجته.

والمستويات العليا من العنف وفقدان الأمن ذات تأثير مدمر على تنمية أي دولة، حيث تؤثر على النمو الاقتصادي وغالبا ما ينتج عنها مظالم طويلة يمكن أن تمتد لأجيال. فالعنف الجنسي، والجريمة، والاستغلال والتعذيب تسود أيضا عندما يكون هناك صراع أو انعدام حكم القانون، لذا يتوجب على الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الفئات الأكثر تعرضا للخطر.

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة مكرس لتهيئة المجتمعات السلمية والجامعة للتنمية المستدامة، وإتاحة العدالة للجميع، وبناء مؤسسات مساءلة فاعلة على كافة المستويات. والهدف هو التقليل الملموس لكافة أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات بإيجاد الحلول النهائية للصراعات وانعدام الأمن.

إن تعزيز حكم القانون وترسيخ حقوق الإنسان أمرين هامين لهذا الإجراء، وأيضا تقليل تدفق الأسلحة بطريقة شرعية وتعزيز مشاركة الدول النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

الهدف 17 : عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

من أجل جدول تنمية مستدامة ناجح هذا يتطلب عمل شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في قلب هذه الجهود. وجميعها متطلبات على الصعد العالمية والإقليمية والقُطرية والمحلية.

ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة الطاقة المحدثة للتحول الكامنة في تريليونات الدولارات من موارد القطاع الخاص، وإعادة توجيه تلك الطاقة وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى توجيه استثمارات طويلة أجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة، وخاصة في البلدان النامية. وتشمل هذه القطاعات الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتعين على القطاع العام أن يحدد وجهته بوضوح. فأطر الاستعراض والرصد وهياكل التنظيم والحفز التي توضع للتمكين من إجراء هذه الاستثمارات يجب تنقيحها إذا أريد لها أن تجتذب الاستثمارات وأن تعزز التنمية المستدامة. وينبغي تقوية آليات الرقابة الوطنية، مثل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمهام الرقابية للسلطة التشريعية.